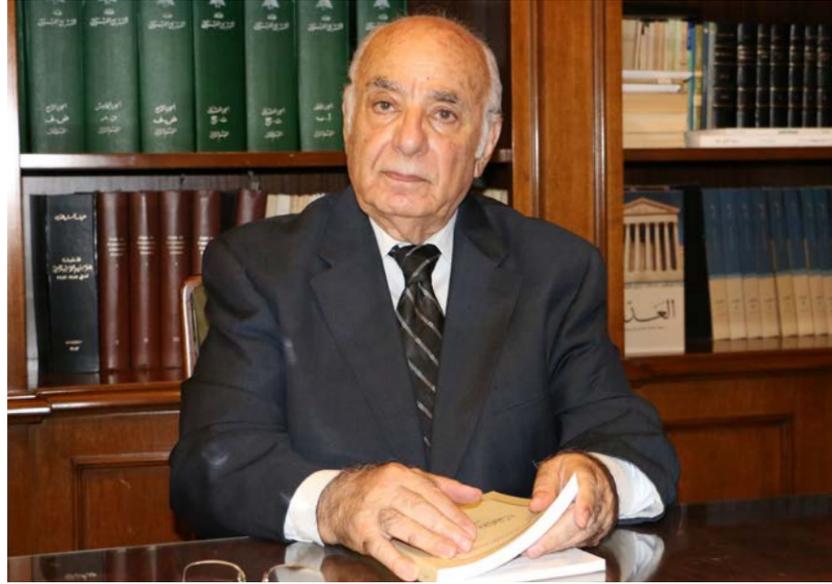


## مقابلة

رضوان عقيل

## إدمون رزق: مشكلتنا الأساسية هي الانقلاب على الطائف

ينتظر مجلس النواب في 17 الجاري امتحان التعاطي مع الرسالة التي تلقاها من الرئيس ميشال عون يطلب تفسير المادة 95 من الدستور والوقوف عند مندرجاتها. وتحل في توقيت ينقسم فيه الافرقاء الذين لا تنقصهم ازمة جديدة، وان كان من حق رئيس البلاد اللجوء الى مثل هذه الخطوة مع ترقب ما ستحملة من ترددات



النائب والوزير السابق ادمون رزق.

□ لا اوافق على هذا الكلام . قالوا الا تؤمن قلت ليطمئن قلبي.

■ ثمة جهات في البلد ممثلة في البرلمان لم ترحب بتوجيه هذه الرسالة؟  
□ اعتقد ان ثروة لبنان هي في الشراكة الموجودة بين مكوناته من المسلمين والمسيحيين. عندما نتجاوزها او نعمل ضدها نكون هنا قد خسرنا هذه الفرادة اللبنانية والوحدة الوطنية.

■ هلى تخشى حصول ارتدادات في البرلمان من جراء توجيه هذه الرسالة؟  
□ انا اخشى ما اخشاه ان يتم اذكاء الروح الطائفية واثارة الاشكالات الطائفية وان تعود الى المجتمع اللبناني وادخاله في صراعات نعتبر اننا تخطيناها.

■ رأى البعض في الرسالة انها تعود الى اسباب سياسية وليست اصلاحية؟  
□ لا اعرف ماذا اراد الرئيس. وربما احب التأكيد على التأكيد. انا مع المناصفة، وثمة كلمة وردت في المادة 95 هي مقتضيات الوفاق الوطني. وانا من وضع عبارة اعتماد الكفاية والاختصاص التي لم تكن واردة. طرحتها ولم اتلق اي معارضة من الزملاء المشاركين. كنت في اثناء وضعي الاقتراح اشرك معي الاستاذ (النائب الراحل) نصري المعلوف ويطلب مني ان اقدم الاقتراح باسمي واسمه. عملت على ان تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاية. هذا ما تضمنته الفقرة "ب" في المادة 95. اضيفت على وثيقة الوفاق والدستور باقتراح من المعلوف ومني. وقلت للجميع ان الغاء الطائفية يكون باعتماد الكفاية والاختصاص.

■ في اثناء مناقشة مضمون الرسالة في الجلسة المقررة، ما هو المطلوب من الرئيس نبيه بري؟  
□ لا اريد اعطاء توجيهات لاحد. اكرر انني اتمنى التركيز على الوفاق الوطني والمحافظة على المناصفة.

”المطلوب الغاء الطائفية والعبور الى العلمنة  
انا وضعت عبارة الكفاية والاختصاص في المادة 95“

المناصفة الى حين عبور المجتمع اللبناني الى المواطنة، اي الى العلمنة.

■ انت لست مع تغيير اي شيء في الدستور ولو فاصلة؟  
□ صح. انا لا اقول ماذا يجب ان يعمل البرلمان لكنني حريص على ان يحافظ على الشراكة الوطنية والوحدة الوطنية، وان يضع خطة مرحلية، ويتخذ الاجراءات الكفيلة بتأليف الهيئة الوطنية التي كان من المفروض ان تشكل في العام 1992.

■ ثمة من يعتبر رسالة رئيس الجمهورية لزوم ما لا يلزم؟

الى الغاء الطائفية السياسية وطائفية الوظيفة، علما ان المسيحيين اصبحوا اقلية ولن يحصلوا على شيء. المطلوب التمسك بنص اتفاق الطائف وبنص المادة التي تقول انه يجب الغاء الطائفية لا الغاء الطائفية السياسية. يعني ان الهدف هو الغاء الطائفية، اي العبور الى المواطنة والعلمنة المؤمنة في معزل عن الاصطفافات الطائفية. هذا الامر جعلني اضح في الوثيقة كما في نص المادة 95، وجوب ان تضم الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية شخصيات فكرية واجتماعية في النص.

■ هل اعترض احد من النواب على طرحك هذا انذاك؟  
□ لم يعترض احد. لم يكن ما طرحته موضوعا في المشروع الاساسي الذي جرى عرضه، لذا عملت على اضافته.

■ هل المطلوب من المجلس في جلسته المقبلة ان يخرج برسالة يؤكد فيها معطيات كلامك؟

□ انا لا اريد ولا اسمح لنفسي بأن اعطي توجيهات لاحد. لكنني اتمنى ان يؤكد مجلس النواب مسألة الشراكة وبقاء

وضع احكام وثيقة الوفاق الوطني ضمن المواد الدستورية الموازية لها من دون تعديل في الترتيم، وابقيت الدستور في نصه وترتيبه.

■ انت من النواب السابقين والدستوريين المخضرمين، كيف تلقيت رسالة الرئيس عون الى البرلمان في شأن تفسير المادة 95؟  
□ ما اريد ان اقله ان مشكلتنا الاساسية هي في الانقلاب على الطائف وعدم تنفيذه، فلو تم تطبيقه لما كنا وصلنا الى هذه المرحلة. التخبط سيبقى موجودا لان الذين يتسلمون الدفة اليوم لا يملكون ثقافة الطائف. من حق رئيس الجمهورية توجيه مثل هذه الرسالة ويعود الى مجلس النواب امر تفسير الدستور. اعود الى القول ان الخلل يكمن في عدم تطبيق الطائف لانه من الاساس كان حلا لكل هذه الاشكالات، مما يمنح الوصول الى ما وصلنا اليه اليوم.

■ لو سئلت في مضمون هذه الرسالة وتوقيتها ما هي النصيحة التي كنت ستوجهها في هذا الخصوص؟

□ ارتأى رئيس الجمهورية توجيه هذه الرسالة، وامام هذه الاشكالية على المجلس ان يتحلّى بالرحابة والوعي الكامل كي لا تكون مناسبة للمواجهات الطائفية والمذهبية. ينبغي التعاطي معها من الزاوية الوطنية لا من الزاوية المذهبية. اذا كان المطلوب ابقاء الشراكة فيجب ان نحافظ على المناصفة. واذا كان المطلوب الغاء فئة سيكون هناك تشبث بالدعوة

■ ما هو المقصود بهذه النقطة؟  
□ يعني المطلوب الغاء الطائفية والعبور الى المواطنة. وما سميت في حينه العلمنة المؤمنة، ونقدم كلنا في الدستور احترامنا للاديان والطوائف والعيش ضمن وحدة وطنية. من هنا، المطلوب الغاء الطائفية من السياسة وفق وثيقة الوفاق الوطني. واكرر ان المطلوب الغاء الطائفية لا الطوائف والاخيرة موجودة ومعترف بها. اذا قلنا بالغاء الطائفية السياسية والاصطفاف الطائفي والمذهبي، نكون في هذه الحالة نقدم على الغاء طوائف ونعطل الصيغة اللبنانية التي تقوم على تعددية ترتكز على الشراكة بين المسلمين والمسيحيين.

■ عندما ناقشتم هذه المادة ومضمونها اخذت وقتا طويلا بين النواب المشاركين؟  
□ ناقشناها بوضوح وهدوء من خلال التركيز على هدف واضح، وهو العبور الى المواطنة. دققت شخصا في صياغة هذه المادة ووضعتها بحذافيرها في المادة 95.

■ كنت من اكثر العاملين على انضاجها بهذا الشكل؟

□ نعم عملت عليها حرفيا. اذا عمدنا الى الغاء حقوق الطوائف من دون ان نلغي الطائفية، لن يبقى الوطن الذي اعتبرناه صيغة مثالية للعيش معا. عندما كلفني مجلس الوزراء وضع مشروع تعديل الدستور وفقا لاتفاق الطائف بصفتي وزيرا للعدل في اول حكومة بعد الطائف برئاسة الرئيس سليم الحص، عمدت الى

كان النائب والوزير السابق ادمون رزق في مقدم المشاركين في اتفاق الطائف الذي خط بقلمه حروف المادة 95. ولم يلق اي اعتراضات انذاك من النواب المشاركين الذين عملوا على نقل لبنان من ضفة دستورية الى ضفة اخرى من جراء التوصل والاتفاق على وثيقة جديدة تنظم الحياة السياسية والصلاحيات الدستورية في البلد، وان لم تقم الحكومات والبرلمانات المتعاقبة بتطبيق بنود الطائف الذي لا تزال تتمسك به الشريحة الاكبر من اللبنانيين، وترى فيه الضمان لانتظام المؤسسات وصيرورتها.

يضيء رزق (86 عاما) ابن الحرس القديم من حزب الكتائب لـ"الامن العام" على الطائف والى اين وصل، لاسيما انه من اوائل الشهود والمشاركين في اعداده، اضافة الى انه من الوجوه النيابية والوزارية المخضمة التي تركت بصمات في مجلسي النواب والوزراء قبل الطائف وبعده.

■ كيف ولدت المادة 95 في الدستور واتفقت عليها في اتفاق الطائف؟

□ تحت بند "ز" في الغاء الطائفية السياسية، ثمة هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية. وعلى مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم الى رئيسي مجلسي النواب والوزراء، شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، على ان تكون مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة لالغاء الطائفية.



المديرية العامة للأمن العام

74 عاماً  
أمن . إدارة

**منختمك عالاًمان**



نواب في حافلة على طريق الطائف.

التي حصلت على اقل في الدورة المقبلة. اعتقد اننا نحتاج الى مرونة للحفاظ على مقتضيات الوفاق الوطني.

■ انت مع الحساب الجاري حتى في ظل الطائف؟

□ انا مع الكفاية والاختصاص وهذه العبارة انا وضعتها. لكنني في الوقت نفسه مع التوازن بسبب مقتضيات الوفاق الوطني ومن اجل حصول الغاء او حصول تضييع للخصوصية اللبنانية القائمة على الشراكة وهي تفتقر وجود شركاء. نحن نحتاج الى مرونة في التطبيق وليس الى "قص"، لاننا اذا كنا نقول ان ثمة فئة هي الاكثر عددا ولها حقوق اكثر، نقوم هنا بتعطيل فكرة الشراكة المتكافئة. لا شراكة اذا لم تكن متكافئة، وهذا ما جعلنا انطلقا من هذا الاعتبار نعدل صلاحيات رئيس الجمهورية المنتمي الى طائفة من اجل ان لا يملك سلطة اجرائية او قمعية ضد غيره.

ينبغي التعاطي مع الرسالة من الزاوية الوطنية لا الطائفية  
لا شراكة اذا لم تكن متكافئة

الاولى فهي واضحة. ثمة شيء تم اعتماده في الماضي اسمه الحساب الجاري الذي يوفق بين مقتضيات الكفاية والاختصاص والنجاح في المباريات وبين الشراكة. سمينا الحساب الجاري قبل الطائف ايام الرئيس فؤاد شهاب بمعنى اذا نجح في هذه الدورة المسلمون اكثر من المسيحيين او العكس يعين الناجحون، ويحفظ حق الطائفة

■ هل انت خائف على الطائف بعد مرور كل هذه الاعوام على ولادته؟  
□ انا حزين جدا على الطائف لان هذا الاتفاق اراه فرصة لاعادة التركيبة اللبنانية التي ضاعت. ولا تزال العودة الى الطائف مطروحة، اي العودة الى الدستور الذي نقول فيه نسا وروحا، وهو ان روحه تقوم على الشراكة، وهو عهد وحيوة معا للمسلمين والمسيحيين، وهو في الوقت نفسه عقد شراكة في المسؤولية عن هذه الصيغة وعن سعادة الشعب اللبناني ونجاح هذه الصيغة.

■ يرى البعض ان الطائف انتصار مكوّن على آخر؟  
□ اعتبر ان الطائف كان صيغة وفاقية يجب الحفاظ عليها، اي لا غالب ولا مغلوب بل شراكة بين المسيحيين والمسلمين بصيغة فريدة غير متبعة في اي مكان. اما بالنسبة الى الوظائف في الفئة